

**فاعلية السياسة المالية في معالجة مشكلة
الفقر في العراق بعد عام ٢٠٠٣**

أ. م. د. عمرو هشام محمد

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

الجامعة المستنصرية

amrhm2000@gmail.com

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على دراسة وتحليل فاعلية السياسة المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٨ باعتبار أن السياسة المالية هي جزء من السياسة الاقتصادية الكلية والتي تلعب دوراً بارزاً من خلال تنوع أدواتها وآلياتها في معالجة أو الحد من الفقر ، وقد اظهرت نتائج البحث يجب على الحكومة أن تقوم بدور فاعل في تنفيذ ونجاح مهام السياسة المالية في العراق من خلال أدواتها وآلياتها بهدف تحقيق التوزيع العادل للدخل وتوفير فرص العمل لأكبر شريحة ممكنة من العاطلين عن العمل ، وبالتالي سيقبل من نسبة الفقر .

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية ، الفقر ، الضمان الاجتماعي

Abstract:

This research aims to shed light on the study and analysis of effective-ness of fiscal policy in tackling poverty problem in Iraq for period 2004-2018, considering that the fiscal policy is one of the most important part in macroeconomic policy that plays a prominent role by using diversification tools and mechanisms in addressing or reducing poverty. Finally main findings have shown the government must play an active role in the implementation and success of fiscal policy tasks in Iraq through its tools and mechanisms while maintaining the aim of achieving a fair distribution of income and providing employment opportunities for the largest possible segment of the labor force, and thus we will reduce the poverty rate.

Key words: fiscal policy, poverty, and social insurance

مقدمة Introduction:

من خلال سعي الحكومات إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وشرائحه، فإن ذلك يتطلب من الحكومات أن تستخدم سياساتها الاقتصادية المختلفة ، ومن بين تلك السياسات تظهر أهمية السياسة المالية لما تتميز به من تنوع في أدواتها وآلياتها المختلفة، كسياسة معالجة الازمات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وأبرزها مشكلة الفقر، وذلك من خلال التكيف مع الأوضاع التي يمر بها الاقتصاد، ومن ثم فإن تأثير فاعلية السياسة المالية يكون حاسماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، وإعادة تخصيص الموارد بين القطاعات والمناطق المختلفة، وتنمية الاقاليم في البلد، وتقليل نسبة البطالة التي تمثل سبباً رئيسياً لمشكلة الفقر، وغير ذلك من الاهداف التي يمكن معالجتها من خلال ادوات وآليات السياسة المالية.ومن أجل تحقيق ذلك فإن السياسة المالية عادة ما تلجأ إلى العديد من التدابير والاجراءات والآليات بهذا الصدد، مثل استخدام النفقات العامة التحويلية والتي من شأنها أن تعمل على تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وزيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (كالأغذية والملبس والتعليم والصحة والسكن)، أو تخفيض الدخل المرتفعة التي تستحوذ عليها فئة محدودة من المجتمع باستخدام الضرائب ثم إعادة توجيهها لدعم الفقراء، وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية وإعادة توجيه الدعم نحو الطبقات الأكثر استحقاقاً وغيرها .

مشكلة البحث: Research Problem: تتمثل مشكلة البحث بضعف أداء السياسة المالية في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومنها مشكلة الفقر في العراق التي تمثل تحدياً يواجهه واضعي السياسات الاقتصادية.

فرضية البحث: Research Hypothesis: هناك دور ايجابي للسياسة المالية عبر آلياتها في معالجة الفقر، إذا ما تم استخدامها بشكل يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، مما يؤدي إلى تخفيف مستويات الفقر، وبالتالي يحقق آثاراً ايجابية للاقتصاد الكلي.

هدف البحث: Research Objectives: يهدف البحث إلى التعرف على فاعلية السياسة المالية في معالجة مشكلة الفقر من خلال آلياتها المعتمدة من قبل متخذ القرار الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، وكذلك تحليل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالفقر في العراق ومدى تأثير آليات السياسة المالية فيها .

هيكلية البحث: Research Structure: يتألف البحث من ثلاث محاور، تتناول المحور الاول مدخل مفاهيمي لفاعلية السياسة المالية وأهم مؤشراتنا، واختص المحور الثاني بواقع الفقر في العراق من خلال تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، فيما تضمن المحور الثالث آليات السياسة المالية المعتمدة لتخفيف الفقر .

أولاً: مدخل مفاهيمي للسياسة المالية و أهم مؤشراتنا

First: A conceptual introduction to fiscal policy and its indicators

1 - مفهوم السياسة المالية وآلية عملها : concept of fiscal policy and its mechanism of action

تعد السياسة المالية أحد فروع السياسة الاقتصادية الأكثر تأثيراً في الاقتصاد الكلي، وتعرف السياسة المالية بأنها: السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف (Raja,1980:p19) وعرفها البعض بأنها الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتبدير وسائل تمويلها كما يظهر في الموازنة (العمرى ، ١٩٨٨ : ٣٤) . وتعرف كذلك بأنها " مجموعة الاجراءات المرسومة بخصوص إيرادات الدولة ونفقاتها لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة ، وتستخدم السياسة المالية باعتبارها جزءاً من السياسة الاقتصادية التي تشمل السياسة النقدية والتجارية وغيرها لإدارة الاقتصاد وتنظيمه (محمد، ٢٠١٧ : ٢١٤) ويمكن تلخيص أهم أهداف السياسة المالية بالآتي:

- أ- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
 - ب- تخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية والمالية التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي.
 - ت- إعادة توزيع الدخل والثروة والتقليل من التفاوت في مستويات الدخل.
 - ث- إعادة تخصيص الموارد بين القطاعات وبين الأقاليم . (الحاج ، ٢٠٠٩ : ٢٠١)
- وتؤثر السياسة المالية من خلال أدواتها (الانفاق العام ، والضرائب الموازنة العامة، الدين العام) بالمتغيرات الاقتصادية الرئيسية مثل الانتاج والعمالة أو الاستخدام والتضخم - وهذا الاخير نعني به الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار - . وبصورة مختصرة يمكن ايجاز عمل السياسة بالآتي:-

- في حالة الكساد أو الركود ، يمكن للسياسة المالية معالجة هذه الحالة بانتهاج اسلوب توسعي وتقبل بوجود عجز في الموازنة العامة أي - جعل النفقات العامة تتفوق على الإيرادات العامة- ، وذلك بالتوسع في مجال نفقاتها الاستثمارية والاستهلاكية وتقليل مستوى الضرائب.
- في حالة التضخم ، تقوم الدولة بانتهاج سياسة مالية انكماشية تقوم على تقليص نفقاتها العامة وزيادة معدلات الضرائب وإحداث فائض في الموازنة العامة .

وقد تستخدم الدولة السياسة المالية بصورة تفضيلية، من خلال التركيز على بعض القطاعات الاقتصادية دون الأخرى - كأن تركز على قطاع الصناعة اكثر من قطاع الزراعة أو على بعض انواع الصناعات الثقيلة دون غيرها-، كذلك قد تقوم سياسة التفضيل على تطوير مناطق جغرافية دون أخرى، أو تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية في مناطق مهمشة للحاق ببقية مناطق الدولة أو الإقليم. كذلك يجب أن تحتوي السياسة المالية على عناصر الاستقرار أو التثبيت الآلية لضمان كونها تحقق هدف عدالة التوزيع. فمثلاً عند ازدياد الدخل النقدية فان النظام التصاعدي لضريبة الدخل يبدأ بالعمل من تلقاء نفسه، إذ يقوم باقتطاع حصة متزايدة من تلك الدخل بشكل ضرائب، وبافتراض بقاء مستوى الانفاق العام على حاله فسيستوفر ألياً قدر من الآثار التقييدية أزاء الضغوط التضخمية التي قد تتجم من سياسة زيادة الدخل. وبالعكس تعمل اعانات البطالة ومخصصات الضمان الاجتماعي الاخرى بمثابة عوامل مثبتة ومساعدة على الاستقرار ذاتياً أو ألياً، فعند حدوث بطالة تزداد طلبات الاعانة وهذا يؤدي الى الحفاظ على مستوى الطلب الكلي من الهبوط بشكل كبير، (محمد ، ٢٠١٧ : ٢١٤).

2 - تحليل لبعض أهم مؤشرات السياسة المالية في العراق : policy in Iraq

أ- تحليل الموازنة العامة الاتحادية : Analysis of public budget

نلاحظ من جدول (١) أن هناك اتجاه عام في ارتفاع النفقات العامة ، ومن خلال تتبع المدة الزمنية للنفقات العامة في العراق نجد أنها تنتهج سياسة مالية توسعية في الانفاق العام خاصة الانفاق الجاري، وذلك من اجل تأمين الرواتب والاجور والمخصصات الاخرى. بالمقابل هناك ارتفاع في الإيرادات العامة خلال مدة الدراسة ، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٢٦,٧) وترجع الزيادة في حجم الإيرادات إلى الاعتماد على إيرادات النفط الخام باعتباره المصدر المهيمن على تمويل الموازنة ، إذ يشكل نسبة (٩٠%) من إيرادات الموازنة والباقي من مصادر غير نفطية ، اما بالنسبة إلى عجز الموازنة نلاحظ هناك عجزاً للمدة ٢٠١٣-٢٠١٦ بسبب ارتفاع الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري مع تراجع واضح في جانب الإيرادات العامة للمدة ٢٠١٤-٢٠١٦ وهي المدة التي تعرض فيها الاقتصاد العراقي لما يعرف بالصدمة المزدوجة، مما زاد من معدل البطالة إلى (١٢,٨) في عام ٢٠١٨ بالمقابل أدى ارتفاع مؤشر الفقر إلى (٢٢,٥%) للعام نفسه .

جدول (1) الموازنة العامة في العراق للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٨ (مليون دينار)

السنة	النفقات العامة بالأسعار الجارية	الإيرادات العامة بالأسعار الجارية	الفائض أو العجز بالأسعار الجارية	معدل البطالة %	مستويات الفقر %
٢٠٠٤	٣٢١١٧٤٩١	٣٢٩٨٢٧٣٩	٨٦٥٢٤٨	٢٧	—
٢٠٠٥	٢٦٣٧٥١٧٥	٤٠٥٠٢٨٩٠	١٤١٢٧٧١٥	١٨	٢٣
٢٠٠٦	٣٨٨٠٦٦٧٩	٤٩٠٥٥٥٤٥	١٠٢٤٨٨٦٦	١٨	—
٢٠٠٧	٣٩٠٣١٢٣٢	٥٤٥٩٩٤٥١	١٥٥٦٨٢١٩	١١,٧	٢٢,٤
٢٠٠٨	٥٩٤٠٣٣٧٥	٨٠٢٥٢٢٨٢	٢٠٨٤٨٨٠٧	١٥	—
٢٠٠٩	٥٢٥٦٧٠٢٥	٥٥٢٠٩٣٥٣	٢٦٤٢٣٢٨	١٣	—
٢٠١٠	٧٠١٣٢٤٠١	٧٠١٧٨٢٢٣	٤٤٠٢٢	١٢	٢٢
٢٠١١	٧٨٧٥٧٦٦٦	١٠٨٨٠٧٣٩٢	٣٠٠٤٩٧٢٦	١١	—
٢٠١٢	١٠٥١٣٩٥٧٥	١١٩٨١٧٢٢٤	١٤٦٧٧٦٤٨	١١,٩	١٩
٢٠١٣	١١٩١٢٨٠٠٠	١١٣٧٦٧٣٩٥	-٥٣٦٠٦٠٥	١٢	١٥
٢٠١٤	١١٣٤٧٣٥١٧	١٠٥٣٨٦٦٢٣	-٨٠٨٦٨٩٤	١٢,٧	٢٢,٥
٢٠١٥	٧٠٣٩٧٥١٥	٦٦٤٧٠٢٥١	-٣٩٢٧٢٦٤	١٠,٦	—
٢٠١٦	٦٧٠٦٧٤٣٧	٥٤٤٠٩٢٧٠	-١٢٦٥٨١٦٠	١٠,٨	—
٢٠١٧	٧٥٤٩٠١١٥	٧٧٤٢٢١٧٢	١٩٣٢٠٥٧	١٠,٨	—
٢٠١٨	٨٠٨٧٣١٨٩	١٠٦٥٦٩٨٣٤	٢٥٦٩٦٦٤٥	١٢,٨	٢٢,٥
معدل النمو المركب* ٢٧,٢		٢٦,٧			

المصدر: التقارير والنشرات التي تصدر من البنك المركزي ووزارة التخطيط ووزارة المالية لسنوات متفرقة (*) تم أستخرج معدل النمو السنوي المركب من قبل الباحث بالاعتماد على المعادلة الآتية :-

$$CAGR = (EV/BV)^{1/n} - 1$$
 حيث أن EV يمثل السنة الاخيرة ، BV يمثل السنة الاولى ، n عدد السنوات .

ب- السياسات الاستثمارية Investment policies: أن النفقات الاستثمارية هي عادةً المستهدف الأول في أي هبوط في اسعار النفط مما يؤدي إلى توقف عجلة الاعمار والبناء ، مما يترك أثراً سلبياً في تكوين وتوسيع الطاقات الانتاجية وتوليد فرص العمل ، إذ انخفضت اسعار النفط ابتداءً من عام ٢٠١٤ ، مما انخفضت معه تخصيصات الاستثمار الحكومي بحوالي ٣,٣% و ٢٥,٥% في عام ٢٠١٥ ثم بحوالي ١٤,٤% في عام ٢٠١٦ ، وكما موضح ذلك في جدول (٣) فإذا كان من المتفق عليه إن سياسة ترشيد الانفاق العام لا تصب في صالح الفقراء كونها تؤثر في دخولهم ومستويات استهلاكهم ، فإن ما هو أكثر خطورة على المدى البعيد هو تقليل الانفاق الاستثماري على القطاعات الاجتماعية التي تسهم في بناء رأس المال البشري ، وهذا ما يؤثر سلباً على وصول الاستراتيجيات التنموية عموماً واستراتيجية التخفيف من الفقر إلى إهدافها وغاياتها .

جدول (٢) الاتفاق الاستثماري الحكومي والتغير فيه للمدة ٢٠١٨-٢٠٠٤

التغير* في الانفاق الاستثماري %	الانفاق الاستثماري الحكومي / الانفاق العام %	الانفاق الاستثماري الحكومي (مليار دينار عراقي)	السنة
-	١٢,٢	٣٩٢٤	٢٠٠٤
-4.1	١٤,٣	٣٧٦٥	٢٠٠٥
-5.0	٦,٦	٣٥٧٧	٢٠٠٦
84.2	١٦,٩	٦٥٨٨	٢٠٠٧
127.3	٢٥,٢	١٤٩٧٦	٢٠٠٨
-35.6	١٨,٤	٩٦٤٨	٢٠٠٩
61.2	٢٤,٢	١٥٥٥٣	٢٠١٠
14.7	٢٥,٦	١٧٨٣٢	٢٠١١
64.6	٣٢,٥	٢٩٣٥١	٢٠١٢
37.9	٣٢,٤	٤٠٤٨٠	٢٠١٣
-38.4	٢١,٩	٢٤٩٣٠	٢٠١٤
-25.5	٢٦,٤	١٨٥٦٤	٢٠١٥
-14.4	٢٣,٧	١٥٨٩٤	٢٠١٦
3.6	٢١,٨	١٦٤٦٤	٢٠١٧
49.7	٣٠,١	٢٤٦٥٠	٢٠١٨

* تم احتساب التغير حسب الصيغة : (الثاني / الأول) - ١ × ١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط ، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢ ، ص ٢٤

ج - الضرائب كأداة لتخفيف حدة التفاوت Taxes as an instrument for mitigating inequality :

تشكل نسبة الضريبة الكلية مؤشراً مهماً لاعتماد المالية العامة على نوعية الموارد و تحديد طبيعة الاقتصاد كونه ريعياً أم غير ريعي ، وفي العراق لا تتجاوز هذه النسبة ٢-٣ % لبعض السنوات التي تتراجع فيها العائدات النفطية، كذلك و نتيجة كون الاقتصاد ريعياً تظهر الحصيلة الضريبية متواضعة أمام الإيرادات النفطية، فهي لا تشكل نسبة تصل الى ٨٪ على أفضل التقديرات وتأتي هذه النسب مرتفعة في سنوات العسر المالي نتيجة تراجع الإيرادات النفطية .

جدول (٣) اتجاه الحصيلة الضريبية و تخفيف الفقر في العراق للمدة ٢٠١٨-٢٠٠٤

السنة	الإيرادات العامة بالأسعار الجارية (مليون دينار)	الحصيلة الضريبية بالأسعار الجارية (مليون دينار)	نسبة الضرائب من الإيرادات العامة	معامل جيني
٢٠٠٤	٣٢٩٨٢٧٣٩	١٥٩٦٤٤	٠,٥	٠,٤٥١
٢٠٠٥	٤٠٥٠٢٨٩٠	٤٩٥٢٨٢	١,٢	٠,٤٢٠

—	١,٢	٥٩١٢٢٩	٤٩٠٥٥٥٤٥	٢٠٠٦
٠,٢٩٠	٢,٢	١٢٢٨٣٣٦	٥٤,٥٩٩,٤٥١	٢٠٠٧
—	١,٢	٩٨٥٨٣٧	٨٠٢٥٢,١٨٢	٢٠٠٨
—	٦,٠	٣٣٣٤٨٠٩	٥٥٢٠٩,٣٥٣	٢٠٠٩
—	٢,٢	١٥٣٢٤٣٨	٧٠١٧٨,٢٢٣	٢٠١٠
٠,٥١٨	١,٦	١٧٨٣٥٩٣	١٠٨,٨٠٧,٣٩٢	٢٠١١
—	٢,٢	٢٦٣٣٣٥٧	١١٩٨١٧,٢٢٤	٢٠١٢
—	٢,٥	٢٨٧٦٨٥٦	١١٣٧٦٧,٣٩٥	٢٠١٣
٠,٤٢١	١,٢	١٨٨٥١٢٧	١٠٥٣٨٦,٦٢٣	٢٠١٤
—	٣,٠	٢٠١٥٠١٠	٦٦٤٧٠,٢٥١	٢٠١٥
—	٧,١	٣٨٦١٨٩٠	٥٤٤٠٩,٢٧٠	٢٠١٦
—	٥,٩	٤٥٣٣٧٦٤	٧٧٤٢٢,١٧٢	٢٠١٧
—	٥,٦	٥١٦٠٠٦١	٩١٦٤٣,٦٦٧	٢٠١٨

المصدر: وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، ووزارة التخطيط - مسح التشغيل والبطالة، لسنوات مختلفة.

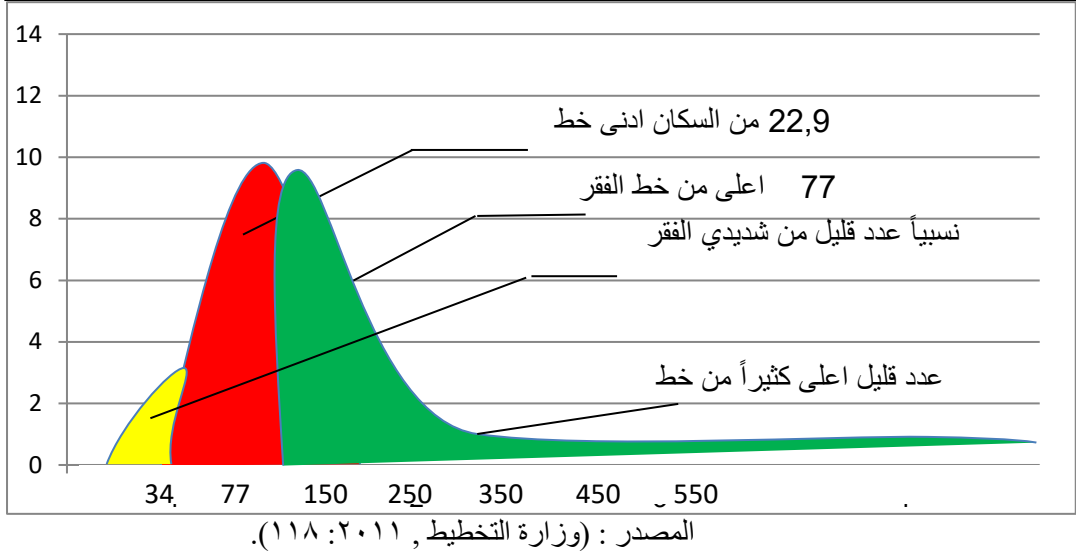
ثانياً: واقع الفقر في العراق من خلال تحليل لبعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

Second : The reality of poverty in Iraq through an analysis of some economic and social indicators

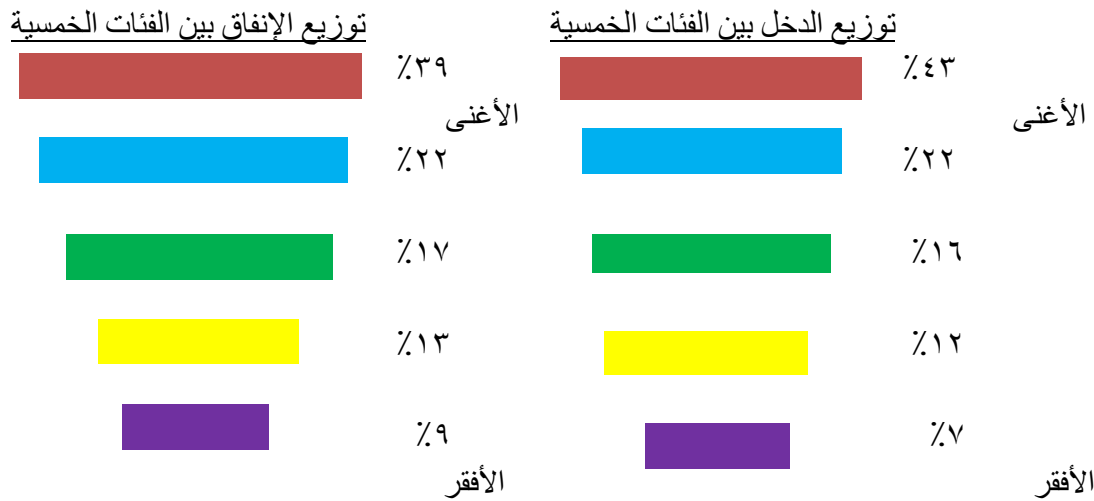
مر الاقتصاد العراقي وعلى مدى عقود طويلة من الزمن بظروف قاسية تمثلت في كثير من الحروب كان آخرها غزو الولايات المتحدة الامريكية في عام ٢٠٠٣ وما تبعها من أوضاع سياسية واقتصادية وأمنية غير ملائمة، والتي اعتمدت على مبدأ المحاصصة في تقسيم ثروات البلاد، فضلاً عن حالة الفساد المالي والاداري المستشري في مختلف مفاصل الدولة العراقية، كلها ساهمت في إفقار فئات واسعة من الشعب العراقي وفضلاً عن الصدمات التي تلقاها الاقتصاد العراقي عام ٢٠١٤ مما ساهم في توسيع حلقة الإفقار، لذا سنحاول في هذا المبحث تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

١- نسبة الفقر في العراق Poverty rate in Iraq

أظهرت بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ٢٠٠٧ إمكانية احتساب خط الفقر الوطني وبعتماد طريقة كلفة السعرات الحرارية الضرورية لإدامة صحة الفرد العراقي وتم تقدير خط فقر الغذاء في العراق بـ (٢٣٣٢) سعرة حرارية في المتوسط، بحيث يكون معدل الكلفة للاحتياجات الغذائية الأساسية للشهر الواحد ولل فرد الواحد حوالي (٣٤٠٠٠) دينار، وهو يساوي خط الفقر في الغذاء، وقد تم تقدير خط فقر السلع والخدمات غير الغذائية بحوالي (٤٣٠٠٠) دينار للفرد الواحد شهرياً وجمع كلف الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية فان خط الفقر في العراق يساوي (٧٧٠٠٠) دينار للفرد شهرياً، وهذا ما يعني ان ٢٢,٩٪ من السكان اي حوالي ٦,٩ مليون من العراقيين حوالي ١٦,٥٪ من الأسر يقعون تحت مستوى خط الفقر (المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق - ٢٠٠٧) وكالاتي :-
شكل (١) خط الفقر وتوزيع متوسط الإنفاق الشهري



ومن خلال الشكل (٢) الذي يوضح التقسيم الخمسي لفئات المجتمع ، فإن توزيع الدخل بين فئات الخمسية يظهر تركيز فئة السكان الأغنى بما نسبته ٤٣٪ بينما تحتل الفئة الأفقر ٧٪، أما على صعيد توزيع الإنفاق بين الفئات الخمسية فقد احتلت الفئة الأغنى نسبة ٣٩٪ لتشكل الفئة الأفقر ٩٪ ، وهذا يظهر ارتفاع الميل للادخار للفئة الأغنى، ويعزز فرض الضريبة التصاعدية، وكما يلي:-
شكل (٢) توزيع الدخل والإنفاق بين الفئات الخمسية



المصدر : (وزارة التخطيط , ٢٠١١ : ١١٩).

أما في عام ٢٠١٢ فقد بلغ عدد السكان الفقراء ما يناهز ٦.٧ مليون فرد لتشكل ما نسبته ٢٠٪ من السكان فقراء حسب المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر في العراق (IHSES) ٢٠٠٧-٢٠١٢، أما على صعيد المحافظات فقد شهدت تفاوتاً من حيث نسبة الفقر ودليل الفقر البشري ففي عام ٢٠٠٧ كان ٤٠٪ من الفقراء يعيشون في خمس محافظات هي (بغداد - البصرة - نينوى - بابل - وذي قار) لكن الأوضاع تغيرت في عام ٢٠١٢ ففي محافظة نينوى وصلت نسبتها إلى ١٥,٧٪ وتشكل ثلاث محافظات جنوبية هي (ذي قار والقادسية وميسان) بنسبة ١٠٪ و ٧,٠٪ و ٦,٧٪ من الفقراء على التوالي وتشكل ما يقارب ربع الفقراء في البلاد ، إذ أصبح حوالي ٥٨٪ من الفقراء يعيشون في هذه المحافظات الخمسة عام ٢٠١٢ ، وانخفضت معدلات الفقر بأقل من نقطة مئوية واحدة في بغداد وكركوك، كما تم تحقيق اكبر مكاسب للحد من الفقر في محافظات صلاح الدين وكربلاء وبابل وكما مبين في الجدول الآتي :-

جدول (٤) تطور اتجاهات الفقر بين عامي ٢٠٠٧-٢٠١٢ في محافظات العراق

المحافظة	نسبة الفقر ٢٠٠٧٪	نسبة الفقر ٢٠١٢ %	التغير ٢٠٠٧-٢٠١٢
ميسان	٢٥,٣	٤٢,٣	١٧
المتنى	٤٨,٨	٥٢,٥	١١,٥
القادسية	٣٥	٤٤,١	٩,١

٨,٩	٤٠,٩	٣٢	ذي قار	المحافظات التي ارتفع فيها الفقر
٣,٧	٣٤,٥	٢٣	نينوى	
٠,٢	٣,٦	٣,٤	اربيل	
-٠,٧	٢٦,١	٣٤,٨	واسط	المحافظات التي انخفض فيها الفقر
-٠,٨	١٥,٤	٢٠,٩	الانبار	
-١,٣	١٦,٦	٣٩,٩	صلاح الدين	
-٣,٥	١٢,٤	٣٦,٩	كربلاء	
-٥,٥	١٠,٨	٢٤,٤	النجف	
-٨,٧	٥,٨	٩,٣	دهوك	
-١٢,٦	٢٠,٥	٣٣,١	ديالى	
-١٣,٦	٢,٠	٣,٣	السليمانية	
-١٧,٢	٩,١	٩,٨	كركوك	
-٢٣,٣	١٢,٠	١٢,٨	بغداد	
-٢٤,٥	١٤,٩	٣٢,١	البصرة	
-٢٦,٧	١٤,٥	٤١,٢	بابل	
-٤,٠	١٨,٩	٢٢,٤	الاجمالي	

المصدر: بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ٢٠٠٧-٢٠١٢

كذلك تغيرت خارطة الفقر في العراق بعد عام ٢٠١٤ وموجات النزوح التي شهدتها محافظات غرب العراق ، وبالأخص (نينوى والأنبار ، وصلاح الدين) .

٢- استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق : Poverty Reduction Strategy in Iraq

تهدف استراتيجية دعم الفقراء إلى تحسين أوضاع الفقراء انتشالهم من حالة الفقر سواء بتوفير الخدمات الأساسية أو بزيادة دخولهم ، وتعد استراتيجية عام ٢٠١٨-٢٠٢٢ وهي مكملة للاستراتيجيات السابقة ، التي تعنى بتحقيق أهداف تنموية مستدامة ، وضعت هذه الاستراتيجية من قبل لجنة مشتركة من وزارة التخطيط والبنك المركزي وممثلي من قبل الامم المتحدة ، إذ تضمنت (٣٢) نشاطاً، وركزت على القطاعات الرئيسية هي (الدخل ، التعليم ، الصحة ، السكن، والحماية الاجتماعية) . كما تضمنت (٦) محصلات هي : (١- دخل أعلى ومستدام من العمل ٢- نشر وتحسين التعليم للفقراء ٣- تحسين المستوى الصحي ٤- سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات ٥- حماية اجتماعية فعالة للفقراء ٦- أنشطة مستجيبة للطوارئ) أما بالنسبة إلى أهم أهداف الاستراتيجية هي (وزارة التخطيط ، ٢٠١٨ : ٤) :

١- خفض نسبة الفقر في البلاد بمقدار ٢٥٪ حتى عام ٢٠٢٢ .

٢- تعزيز النمو الاقتصادي الشامل المستدام .

٣- الحد من عدم المساواة في البلاد .

٤- جعل المستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقابلة للاستمرار .

ثالثاً : آليات السياسة المالية المعتمدة لتخفيف الفقر Mechanisms of fiscal policy adopted to alleviate poverty

قبل الخوض في تفاصيل آليات السياسة المالية لابد من الإشارة إلى اعتمادنا إلى تصنيف الآليات المالية إلى مباشرة وغير مباشرة في تخفيفها لحدّة الفقر في العراق :

1 - آليات السياسة المالية المباشرة المعتمدة لتخفيف الفقر Direct Mechanisms of fiscal policy adopted to alleviate poverty

أ- التوسع في التوظيف بالقطاع العام وتحسين الرواتب التقاعدية Expanding employment in the public sector and : improving pensions

عند دراسة حالة العراق في هذا المجال نجده من الدول السبّاقة في المنطقة في توفير الضمان الاجتماعي لأفراد المجتمع كافة، منذ صدور القانون الأول للتقاعد والضمان الاجتماعي رقم (٣٦) لسنة ١٩٧١ ، الذي يهدف إلى تأمين العيش اللائق للعاملين عند الشيخوخة أو العجز

أو عند تعرضهم لإصابات العمل، وتشمل هذه الرعاية أولادهم حتى يبلغوا سن الرشد ، إلا إن بعد عام ٢٠٠٣م اختلفت الحالة تماماً، وقامت الحكومة بتحسين المستوى المعاشي لهذه الفئة من المجتمع من خلال زيادة الرواتب التقاعدية لهم ، والجدول (٥) يبين تطور حصيلة الرواتب التقاعدية خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠١٨)، إذ ارتفعت من (٣٠٦٣.٧٥) مليون دينار عام ٢٠٠٦ إلى (٤٩٨٣,٦) مليون دينار عام ٢٠١٨ أي بنسبة (٦,١٪) من إجمالي الانفاق العام ، ويعزى ذلك الى الارتفاع الكبير في الإيرادات العامة، مقارنة بزيادة تخصيصات الرواتب التقاعدية بكميات قليلة.

جدول (٥) تطور تخصيصات الرواتب التقاعدية في العراق خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠١٨)

السنة	الرواتب التقاعدية تريليون دينار	الانفاق العام تريليون دينار	الرواتب التقاعدية كنسبة من إجمالي الانفاق العام %
٢٠٠٦	٤,٥١٩	٣٨,٨٠٦	١١,٦
٢٠٠٧	٣,٩٦٥	٣٩,٠٣١	١٠,١
٢٠٠٨	٤,٣٩٤	٥٩,٤٠٣	١١,٢
٢٠٠٩	٤,٥٩٧	٥٥,٥٨٩	٨,٢
٢٠١٠	٥,٧٥٣	٧٠,١٣٤	٨,٢
٢٠١١	٥,٩٢٤	٧٨,٧٥٧	٧,٥
٢٠١٢	٦,٨٢٥	١٠٥,١٣٩	٦,٥
٢٠١٣	٧,٦٧٠	١١٩,١٢٧	٦,٤
٢٠١٤	٨,٣٥١	١١٢,١٩٢	٧,٤
٢٠١٥	١٠,٠٠٠	٧٠,٤١٧	١٤,٢
٢٠١٦	٨,٠٨٨	٧٣,٥٧١	١٠,٩
٢٠١٧	٨,١٢٩	٧٥,٤٩٠	١٠,٧
٢٠١٨	١٠,٨٢٤	٨٠,٧٦٣	١٣,٤

المصدر: وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية ، لسنوات مختلفة .

ب- شبكة الحماية الاجتماعية Social protection net : في أواخر عام ٢٠٠٥م أخذت الموازنة العامة على عاتقها تمويل مشروع شبكة الحماية الاجتماعية، والجدول (٦) يبين ذلك. إذ ارتفعت تخصيصات شبكة الحماية الاجتماعية من (٦٩٢٠٠) مليون دينار عام ٢٠٠٦م إلى (٩٩١٩٨٥) مليون دينار عام ٢٠١١ أي معدل زيادة قدرها (١٢,٦٪)، ويعزى ذلك إلى اهتمام الدولة بشريحة العاطلين عن العمل والعاجزين والأرامل والأيتام، كذلك يعزى إلى زيادة الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط عالمياً، أما تخصيصات شبكة الحماية الاجتماعية كنسبة من إجمالي الانفاق العام التي يشير إليها الجدول (٦) فهي الأخرى كانت متذبذبة خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)، وتحسنت بدءاً من عام ٢٠٠٨ لكنها لم تتعدى ٣٪ من إجمالي الانفاق العام وزادت عن ٢٪ في سنوات ما بعد الصدمة المزدوجة في نهاية عام ٢٠١٤ بسبب ما شهدته العراق من موجات نزوح و زيادة معدلات الفقر نتيجة العمليات العسكرية والنزوح من جديد ليصل الى ٣٠٪ .

جدول (٦) تخصيصات شبكة الحماية الاجتماعية في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٨) مليون دينار

السنة	أعداد المشمولين براتب الحماية الاجتماعية	شبكة الحماية الاجتماعية (مع مخصصات التدريب والقروض) *	الاتفاق العام	نسبة الاتفاق على شبكة الحماية الاجتماعية من إجمالي الاتفاق العام %
٢٠٠٦	٩٨٢٤	٦٩٢٠٠	٣٨٨٠٦٦٧٩	٠,١٧
٢٠٠٧	٨١٤٥	٧٧٠٠٠	٣٩٠٣١٢٣٢	٠,٢٠
٢٠٠٨	٦٧٣٤٣٢	٨١٢٤٠٠	٥٩٤٠٣٣٧٤	١,٣٧
٢٠٠٩	٧٥٤٢٢٤	٨٠٧٥٠٠	٥٥٥٨٩٧٢١	١,٥٤
٢٠١٠	٧٦٧٥٨٤	٨٧٨٥٠٠	٧٠١٣٤٢٠١	١,٢٥
٢٠١١	٨٥١٢٥١	٩٩١٩٨٥	٧٨٧٥٧٦٦٧	١,٢٦
٢٠١٢	٨٢٨٤٦٠	٩٦٢٣٨٤	١٠٥١٣٩٥٧٥	٠,٩٢
٢٠١٣	٨٧٨٥٠٧	١١٨٠٤٤٧	١١٩١٢٧٥٥٦	٠,٩٩
٢٠١٤	٨٨٤٢٩٧	١٠٣٦٠٥٤	١١٢١٩٢١٢٦	٠,٩١
٢٠١٥	٨١٤٩٤٤	١٣٥٠٠٠٠	٧٠٤١٧٥١٥	١,٩٢
٢٠١٦	٨١٣١٠١	١٩٢٥٤٠٠	٧٣٥٧١٠٠٣	٢,٨٧
٢٠١٧	١١٠٤٥٧٤	٢٢٦٤٠٠٠	٧٥٤٩٠١١٥	٢,٨٩
٢٠١٨	١١١٠٠٠٠	٢١٥٦٣٩٦	٨٠٧٦٣٨٩٥	٢,٦٧

المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الحسابات الختامية، للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٨
 *رسول حسن علي و د.هناء عبد الغفار، تحليل مصادر تمويل برامج الحماية الاجتماعية في العراق: دراسة تطبيقية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٧، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة عشرة، العدد واحد وستون، سنة ٢٠١٩، ص ١٠٢.

ج - دعم البطاقة التموينية والمحروقات **Subsidize the provision card and fuel**: أما في مجال نظام البطاقة التموينية الذي جاء تأسيسه لغرض مواجهة الظروف الاستثنائية التي نتجت عن الحظر الشامل الذي تعرض له العراق بعد دخوله للكويت في آب/أغسطس/١٩٩٠، في بداية تطبيق هذا النظام اعترضته بعض المشكلات خاصة تكرار تسجيل العوائل أكثر من مرة، فضلاً عن تزوير بطاقات الهوية المدنية مما زاد من أعداد المستفيدين.

إلا إنه بعد مدة قليلة تحولت البطاقة التموينية إلى أكبر نظام للتوزيع في العالم يحصل من خلاله الشعب بأكمله على متطلباته الأساسية التي كانت عند تطبيق النظام تمثل الأداة التي حالت دون وقوع مجاعة كبيرة في البلد، إذ يحصل كل فرد عراقي بموجب نظام البطاقة التموينية على سلة غذائية شهرية تقدر عدد سعراتها بما يقارب (٢١٢٥) سعة حرارية لكل شخص يومياً.

والجدول (٧) يعكس تخصيصات دعم البطاقة التموينية، ففي عام ٢٠٠٤ كانت تلك التخصيصات (٤.١٢) مليار دولار، وتشكل نسبة (١٨,٩%) من إجمالي الإنفاق العام، إلا إن تلك التخصيصات انخفضت إلى (٤,٠٧) مليار دولار عام ٢٠٠٥، وإن نسبتها ارتفعت إلى (١٩,٤%) في العام المذكور أعلاه. ويعزى ذلك إلى انخفاض النفقات العامة، كما إن تخصيصات البطاقة التموينية بدأت بالتذبذب بعد ذلك العام إلى نهاية المدة إذ بلغت (٣,٤١) مليار دولار، وإن نسب تلك التخصيصات بدأت بالانخفاض التدريجي بعد عام ٢٠٠٥ إلى أن بلغت (٤,٤%) عام ٢٠١٢، ويعزى ذلك إلى سياسة الدولة في خفض الدعم لهذا النظام، فضلاً عن عدم شمول ذوي الرواتب العالية به، ومن أجل

وصول مفردات البطاقة التموينية وتحسنها إلى الطبقات الفقيرة، كون إن الرفع التام لنظام البطاقة التموينية عن جميع الأسر سيلحق ضرراً كبيراً بالفقراء ويرفع نسبة الفقر على مستوى العراق من ما يقارب (٢٣٪) إلى (٣٣.٧٪) ويعزى ذلك إلى تحمل القيمة النقدية لمفردات البطاقة التموينية وانخفاض الدخل المتاح.

جدول (٧) تخصيصات البطاقة التموينية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)

السنة	مخصصات البطاقة التموينية ترليون دينار	الانفاق العام ترليون دينار	نسبة مخصصات البطاقة التموينية إلى إجمالي الإنفاق العام %
٢٠٠٤	٤,١٢	٣٣,٦	١٢,٢
٢٠٠٥	٤,٠٧	٣٥,٢	١١,٥
٢٠٠٦	٣,٠٥	٣٨,٨	٧,٨٦
٢٠٠٧	٣,١١	٣٩,٠	٧,٩٧
٢٠٠٨	٥,٧٩	٥٩,٤	٩,٧٤
٢٠٠٩	٣,٥٥	٥٥,٥	٦,٤
٢٠١٠	٢,٩٩	٧٠,١	٤,٣
٢٠١١	٣,٤١	٧٨,٧	٤,٣
٢٠١٢	٣,٤١	١٠٥,١	٣,٢
٢٠١٣	٤,٩١	١١٩,١	٤,١
٢٠١٤	—	١١٢,١	—
٢٠١٥	٢,٥٠	٧٠,٤	٣,٥
٢٠١٦	٢,٤٧	٧٣,٥	٣,٣
٢٠١٧	١,٦٩	٧٥,٥	٢,٢
٢٠١٨	١,٥٠	٨٠,٧	١,٩

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة، الموازنة السنوية للأعوام (٢٠١٨-٢٠٠٤).

2 - آليات السياسة المالية غير المباشرة المعتمدة لتخفيف الفقر : alleviate poverty

أ- الإنفاق على الصحة والتعليم من إجمالي الإنفاق العام Expenditure on health and education out of total public expending

بعد عام ٢٠٠٣ م تضرر ما يقارب (٧٪) من المستشفيات ونهب (١٢٪) منها، كما دمر أكثر من (٣٠٪) من مرافق الرعاية الأولية فضلاً عن مختبري الصحة العامة الرئيسيين في بغداد والبصرة، وإن المستشفيات فقدت أكثر من (٨٠٪) من ملاكاتها لغاية عام ٢٠٠٦ م (جبور ، ٢٠١٣ : ٧٨٧). و تجدر الإشارة هنا رغم الاهتمام المتزايد بالواقع الصحي إلا ان ما خصص من الإنفاق على القطاع الصحي كان متذبذباً

خلال مدة الدراسة، وتشير بيانات الجدول (٨) الى ذلك التذبذب بسبب تدهور الوضع الأمني في العراق، إذ بلغت النسبة (٢.١%) عام ٢٠٠٤ تم ارتفعت بعد ذلك إلى (٤,٥%) في عام ٢٠١٣ وهي نسب متدنية ، الامر الذي أدى الى تدهور الخدمات الصحية لكثير من افراد المجتمع إن الانفاق العام على التعليم ممثلاً بشقيه (وزارة التربية و وزارة التعليم العالي) تعكسها بيانات جدول (٨) اذ بدأت بالتزايد من نسبة (٥,٨%) عام ٢٠٠٤ الى (١١,٤%) عام ٢٠١١، ليعكس ذلك مدى اهتمام الحكومة بالنهوض في القطاع التعليمي وتقديم خدمات التعليم الى كافة فئات المجتمع، إلا أن تلك النسبة انخفضت الى (٩,٥%) عام ٢٠١٢

جدول (٨) نسب الإنفاق الحكومي على الصحة و التعليم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)

السنة	نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام %	نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام %
٢٠٠٤	٢,١	٥,٨
٢٠٠٥	٢,٤	٧,٤
٢٠٠٦	٢,٤	٧,١
٢٠٠٧	٤,٨	٨,٩
٢٠٠٨	٤,٣	٩,٧
٢٠٠٩	٥,٥	١١,٧
٢٠١٠	٤,٣	١٠,٩
٢٠١١	٤,٥	١١,٤
٢٠١٢	٤,٢	٩,٥
٢٠١٣	٤,٥	٩,٢
٢٠١٤	٤,٨	٩,٩
٢٠١٥	٤,٣	١٠,٠
٢٠١٦	٤,٨	١٥
٢٠١٧	١٤,٩	٥,٣
٢٠١٨	١٣,٩	٦,١

المصدر:

- جمهورية العراق ، وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، تقارير خاصة بالوزارة لسنوات مختلفة .

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية النشرات الاحصائية السنوية.

ب- برنامج تنمية الاقاليم في العراق Provincial Development Program in Iraq :

نلاحظ من خلال بيانات جدول (٩) أن إجمالي التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقاليم بلغ (١٣٠٢٨) مليار دينار في عام ٢٠١٣ ، الا أنها قد انخفضت إلى (٥٦٥٨٩) مليار دينار في عام ٢٠١٤ بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية ، لكن المصروف الفعلي ارتفع إلى (٥٦٣٤) مليار دينار ونسبة صرف بلغت (١٠٠%) يعود السبب في ذلك إلى تلبية متطلبات السكن والمعيشة للمهجرين في المحافظات التي تعرضت إلى عصابات داعش ، ثم انخفضت في عام ٢٠١٦ إلى (١٨١٨١) مليار دينار.

جدول (٩) يبين إجمالي التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقاليم للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٦) (مليار دينار عراقي)

السنة	التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الاقاليم	المصروفات الفعلية	اجمالي نسبة الصرف الفعلية لبرنامج تنمية الاقاليم %
٢٠٠٦	٢٨٠٤	٦٣٣	٢٢,٥
٢٠٠٧	٢٨٨٤	٩٩١	٣٤,٤

٤٩,٥	٣٧٤٤	٧٥٥٨	٢٠٠٨
٩٢	٢٣٦٣	٢٥٦٨	٢٠٠٩
٦٧,١	٢١٩٠	٣٢٦٥	٢٠١٠
٥٦,٦٠	٣٦٩٨	٦٥٣٤	٢٠١١
٦٧,٧	٧٣٧١	١٠٨٨١	٢٠١٢
٥٨,٠٢	٧٥٥٩	١٣٠٢٨	٢٠١٣
١٠٠	٥٦٣٤	٥٦٥٨٩	٢٠١٤
٤١,١٥	١٧٨	٤٣٣٨٦	٢٠١٥
٤٧,٠٢	٨٥٤	١٨١٨١	٢٠١٦
٣٥,٩	٩٨٧٤	٢٧٤٦٦	٢٠١٨

المصدر: . وزارة التخطيط ، دائرة الاستثمار الحكومي ، قسم الموازنة الاستثمارية- وزارة التخطيط ، استراتيجية التنمية الحضرية في العراق ، وزارة التخطيط ، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية .

الاستنتاجات:

١- يمكن القول أن السياسة المالية في العراق نجحت بأحد الأهداف المقررة لأي سياسة مالية وهو (إعادة توزيع الدخل)، وتقليل نسبة الفقر التي تدنت الى دون الـ ٢٠٪ عام ٢٠١٣ ، لكن زيادة الإنفاق العام يعود الى الوفورات المالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط التي أدت بدورها الى زيادة معدلات نمو الناتج (في القطاع النفطي)، وليس نتيجة زيادة الانفاق العام في القطاع غير النفطي أو للتحفيز الضريبي المقدم للشركات وقطاع الأعمال.

٢- من ناحية أخرى، فإن الدعم النقدي المقدم للفقراء (وهنا تكمن أهمية السياسة المالية المحابية للفقراء) اتخذت قناتين، الأولى هي البطاقة التموينية التي تشمل جميع المواطنين العراقيين بغض النظر عن مستوى دخلهم، والقناة الثانية تمثلت بشبكة الحماية الاجتماعية، التي تساعد المحتاجين والفئات الهشة.

٣- بالمقابل تعرضت الموازنة العامة للعجز الحقيقي في سنة ٢٠٠٩ و للمدة ٢٠١٥-٢٠١٦، وكان الانفاق العام بعيداً عن الكفاءة رغم مستوياته العالية، والجدير بالذكر أن السياسة المالية لها تأثير على ترتيب هيكل الموازنة العامة (أي البنود الموجودة في الموازنة) وليس فقط على مستوى الانفاق الحكومي. لكن الطابع الغالب على التخصيص كان لحساب الامن والدفاع أي بقيت النفقات العسكرية هي التي تستحوذ على الحصة الأكبر والتي تصل الى ربع تخصيصات الموازنة الفيدرالية العامة أحياناً على حساب قطاعات أخرى كالصحة والتعليم، إذ لم تصل نسبة الانفاق على التعليم (متملاً بوزارتي التربية والتعليم العالي معاً) على ١٠٪ في أحسن الأحوال.

٤- إن تخصيصات الضمان الاجتماعي وشبكة الحماية الاجتماعية والبطاقة التموينية تهدف الدولة من خلاله تقديم الدعم للمواطن العراقي، وخفض نسبة الفقر، وهذا ما تحقق فعلاً، إذ انخفضت نسبة الفقر في العراق من (٢٢.٩٪) عام ٢٠٠٧م إلى (١٨.٩٪) عام ٢٠١٢ ، إلا أن السعي بالاستمرار الى خفض مستويات الفقر بنسب ادنى يتطلب زيادة نسب التخصيصات الموجه نحو الجوانب الاجتماعية.

التوصيات :

١- دعم الانفاق الحكومي في مجال التنمية الاجتماعية (كالقطاع الصحي والتعليم والاسكان والخدمات العامة) مما يسهم في حل الكثير من المشاكل وابرزها مشكلة الفقر .

٢- أهمية تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مصدر واحد كإيرادات النفط ، وهذا يستلزم من الحكومة تنويع كل من سياساتها الايرادية و الاتفاقية كإصلاح النظام الضريبي و تنشيط الانفاق الاستثماري العام في القطاعات الإنتاجية و مشاريع البنى التحتية .

٣- ضرورة التزام الحكومات المتعاقبة بتطبيق استراتيجية الفقر وتحديثها على مستوى المحافظات والمدن والريف ، و إدخال المتغيرات الجديدة التي قد تحدث في البلد كمشكلة النزوح و ضحايا الإرهاب بكل أشكاله بغرض توجيه الدعم و الإعانات بصورة مستهدفة و حقيقية لمستحقيه.

٤- أتمتة اجراءات شبكة الحماية والضمان الاجتماعي من خلال إجراء مسوحات دورية للأحوال المعيشية للأفراد وبناء قاعدة بيانات واسعة عن الافراد المستحقين للإعانات النقدية أو العينية بهدف تحقيق التوزيع العادل للدخل، وتقليص هامش الفساد و التلاعب بمقدرات الفقراء و المحتاجين و الفئات الهشة قدر الإمكان

٥- تبقى تنمية الأقاليم و النهوض بواقعها مجالاً مهماً لهدف إعادة التخصيص و معالجة الفقر في المحافظات في اي سياسة مالية ناجحة تفكر فيها الحكومات .

المصادر:

أولاً: المصادر العربية

- ١- جبور، سامر وآخرون (٢٠١٣) ، الصحة العامة في الوطن العربي، ترجمة البرنامج العربي لمنظمة الصحة العالمية-المكتب الاقليمي للشرق الأوسط، مراجعة وتدقيق فؤاد محمد فؤاد، مركز دراسات الوحدة العربية، الجامعة الامريكية في بيروت .
- ٢- الحاج ، طارق (٢٠٠٩) المالية العامة ، (ط١) دار صفاء للنشر والتوزيع ، الاردن : عمان .
- ٣- محمد ، عمرو هشام ، (٢٠١٩) المالية العامة والسياسات المالية وتطوراتها الحديثة . ، مكتب العراق للطباعة والنشر ، العراق : بغداد
- ٤- الزبيدي ، عبد الباسط علي جاسم (٢٠٠٧) ، وعاء ضريبة الدخل في التشريع الضريبي- التباين في الأنظمة الضريبية القائمة في الدول العربية ، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن .
- ٥- النعيم ، عزيزة عبد الله (٢٠٠٩) ، الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية ، دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض ، (ط١) مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت
- ٦- حسن ، عبد الله صادق أمين (٢٠٠٥) ، الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس : فلسطين .
- ٧- باقر، محمد حسين (١٩٩٦) ، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، (سلسلة دراسات مكافحة الفقر ، الإسكوا ، الأمم المتحدة : نيويورك .
- ٨- المحمدي، ناظم عبد الله عبد ، ونصيف ، عبد الله أحمد (٢٠١٣) ، تحليل إحصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٢م، بحث منشور في وقائع المؤتمر الثاني، جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد، للمدة ٢٢-٢٣ تشرين الأول .
- ٩- صباح ، نزار كاظم ، ووحيد ، انسجام كريم ، (٢٠١٤) امكانية السياسة الانفاقية الحكومية في تطوير التعليم في العراق ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (١٤) العدد (٤) .
- ١٠- العمري، هشام صفوت (١٩٨٨) اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ، ج ٢، مطابع التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد
- ١١- الأمم المتحدة (٢٠٠٨) الجمعية العامة ، مجلس حقوق الإنسان ، المحفل الدولي، جنيف .
- ١٢- حسين ، آلاء نوري (٢٠١١) ، تقييم سياسة استهداف التضخم في اسواق متقدمة وناشئة مختارة ، رسالة ماجستير جامعة كربلاء .
- ١٣- جمهورية العراق ، وزارة الصحة ، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩ .
- ١٤- وزارة التخطيط ، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٢ ، كانون الثاني ٢٠١٨ .

ثانياً: المصادر الانكليزية

- 1- Alvin H Hansen: Fiscal policy and Business Cycles, Norton & Company, Inc/ New York,1941
- 2- Chelliah (Raja J.): Fiscal policy in underdeveloped countries with special reference to India, George Allen and Unwin, LTD., 1980
- 3-UNDP (1998), Human Development Report, Poverty Report,Oxford University Press, New York .
- 4-Kanbur, Ravi and Squire(1999), “Lyn The Evolution of Thinking About poverty: Exploring the Interactions”, September.
- 5-May, Julian, “An Elusive Consensus: Definitions, Measurement and Analysis of Poverty”, in Choices for the Poor: Lessons from National Poverty Strategies, UNDP, New York